

## «زين - السعودية» تستخدم حيلة إصدار حقوق لرد قرض وتوسعة الشبكة

الرياض - رويترز: تعزز شركة الاتصالات المتنقلة زين السعودية ثالث مقدم لخدمات الاتصالات في المملكة استخدام جزء من حصة إصدار حقوق قيمته ستة مليارات ريال ما يعادل 1,6 مليار دولار لسداد جزء من قرض مرابحة يدين مودع استحقاقه في 27 يوليو وتجري مفاوضات لإعادة تمويل القرض أو تمديد فترة استحقاقه. وتسعى الشركة لاستخدام 750 مليون ريال من حصة الإصدار لسداد جزء من تمويل مرابحة من البنك السعودي الفرنسي بقيمة 9,37 مليارات ريال سعودي مدت أجل استحقاقه لفترتين كل منهما ستة أشهر. وبحسب مسؤولين كبيرين بالشركة تنوي زين السعودية استخدام جزء آخر من حصة الإصدار للإنفاق الرأسمالي على توسعة وتطوير شبكتها بهدف الحصول على حصة سوقية 30% على المدى الطويل. وقال الرئيس التنفيذي فريزر كيرلي وبالمدير التنفيذي للإدارة المالية خليل فواز اللذين تحدثا عن خطط التوسع وكيفية زمنية معينة لحدوث ذلك. وقال «نحن والثقون من قدرتنا على تحقيق حصة سوقية عادلة - وأعني بذلك 30% - بل وتجاوزها في أسواقنا الرئيسية». وتواجه زين السعودية منافسة حادة من شركة الاتصالات السعودية ومن شركة اتحاد اتصالات موبيلي اللتين تستحوذان على النصيب الأكبر من سوق الاتصالات بالمملكة. وبحسب إحصاءات عن القطاع شهدت زين تراجعاً في حصتها من سوق الهاتف المحمول على مدى السنوات الثلاث الماضية في 18% في

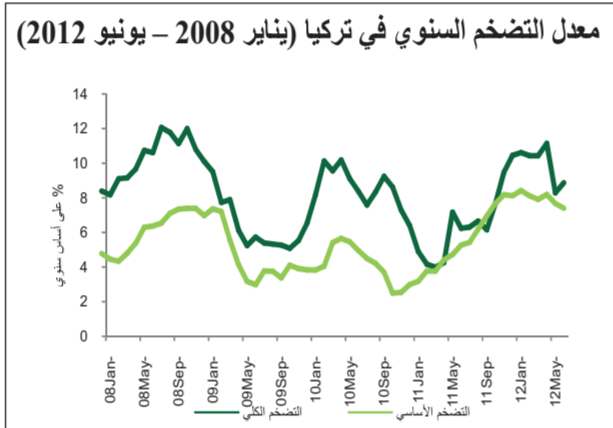
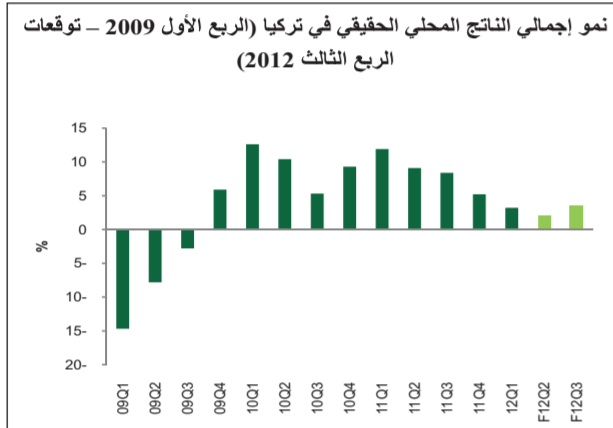
دولار، ولدى زين السعودية - التي تملك فيها زين الكويتية حصة 25% - التزامات بقيمة 22,9 مليار ريال. ومن المقرر أن يساهم إصدار الحقوق في إطفاء جزء كبير من خسائر الشركة وديونها ويمهد الطريق أمام الإنفاق على استراتيجية التوسع. ولم يحدد المسؤولون الإطار الزمني المتوقع لتحقيق أرباح فصلية أو تحقيق التوازن بين الإيرادات والتكاليف. وبحسب نشرة الإصدار لا تعزم زين السعودية توزيع أرباح نقدية على المساهمين قبل 2015 ويسأل الرئيس التنفيذي كيرلي ما إذا كان ذلك يعني أن الشركة تتوقع تحقيق أرباح بحلول 2015 قال «سأشعر بخيبة أمل إن لم يتحقق هذا الأمر في ذلك العام». وأوضح كيرلي أن زين تعزم استخدام 1,1 مليار ريال من حصة الإصدار لتوسعة شبكتها ضمن استراتيجية تستهدف الحصول على «حصة سوقية عادلة» على المدى الطويل لكنه امتنع عن تحديد فترة زمنية معينة لحدوث ذلك. وقال «نحن والثقون من قدرتنا على تحقيق حصة سوقية عادلة - وأعني بذلك 30% - بل وتجاوزها في أسواقنا الرئيسية». وتواجه زين السعودية منافسة حادة من شركة الاتصالات السعودية ومن شركة اتحاد اتصالات موبيلي اللتين تستحوذان على النصيب الأكبر من سوق الاتصالات بالمملكة. وبحسب إحصاءات عن القطاع شهدت زين تراجعاً في حصتها من سوق الهاتف المحمول على مدى السنوات الثلاث الماضية في 18% في

2009 إلى 16% في 2010 ثم إلى 12% في 2011. وقال إن ضح 1,1 مليار ريال إنفاقاً رأسمالياً على توسعة الشبكات وتطويرها من شأنه أن يصب في ربحية الشركة في المستقبل لكنه لم يحدد إطاراً زمنياً لتحقيق ذلك. وقال «سنستخدم ما يصل إلى 1,1 مليار ريال من حصة الإصدار في الإنفاق الرأسمالي وهو ما يعني أننا سنتمكن من مد الشبكة لمزيد من المواقع في مختلف أنحاء المملكة... سنخفض تكلفة الربط بصورة واضحة». وأوضح أن ذلك سيساعد على الحد من الاعتماد على اتفاقات التجوال الداخلي مع المشغلين الآخرين وتقديم شبكات تغطية في أماكن محددة بالمملكة. ورغم أن زين تمتلك شبكة خاصة بها في أجزاء كثيرة من المملكة لكنها مازالت تعتمد على شبكات مشغلين آخرين. وامتنع كيرلي عن تحديد نسبة اعتماد زين على شبكات المشغلين الآخرين مكتفياً بالقول «مع دخولنا السوق كمشغل ثالث للاتصالات لجأت الشركة في البداية لاستخدام شبكات المشغلين الآخرين لتوسعة تغطيتها لكننا نقلل تلك الفجوة وسنضمن تحقيق تجربة أفضل وأكثر تكاملاً للعملاء بنهاية العام». وأوضح أنه يستهدف خلال 12 شهراً تحسين الأداء التشغيلي الحالي وتطوير محفظة الخدمات والمنتجات. وأضاف «بعد ذلك ستبدأ استراتيجية المدى المتوسط والتي تتعلق بتحسين مكانة الشركة في السوق. التحدي الأساسي هو تحقيق تغطية للشبكات وتطوير جودة المنتجات والخدمات بصورة مماثلة أو أفضل

من تلك المقدمة من قبل الشركات المنافسة». وتابع «ندرك أن شبكاتنا أصغر حجماً لكننا نتوسع بسرعة وفي ظل المبالغ المتوقعة من إصدار الحقوق نبحث طرق استثمار ذكية وهو ما يعني تقديم تكنولوجيا جديدة أيضاً. ولفت إلى أن زين السعودية ربما تشرع في التعاقد مع شركة لتقديم خدمات الاتصالات الافتراضية «MVNO» بحلول الربع الأول من 2013 في حالة ترسية رخص تلك الشركات بنهاية العام الحالي. وقال «كل شركة اتصالات سيكون لها شركة اتصالات متنقلة افتراضية. نحن متحمسون جداً لتلك الفرصة ونراها فرصة لتحقيق النمو في حالة طرح الرخصة بنهاية العام سنسعى لطرح عمليات الاتصالات المتنقلة الافتراضية الخاصة بنا بحلول الربع الأول من العام المقبل». وتعمل شركات الاتصالات الافتراضية من خلال إيجار فائض قدرة شبكات شركات الاتصالات الأساسية في السوق التي تضم بذلك مشتركي شركات الاتصالات المتنقلة الافتراضية إليها الأمر الذي يرفع حصتها السوقية. ويسأل كيرلي عما إذا كانت شركة فرندي ومقرها دبي ستكون هي المرشحة لتقديم تلك الخدمة قال «لدينا اتفاق بالفعل مع فرندي لتقديم خدمات ذات قيمة مضافة». وتابع «في الأسواق الأكثر نضجاً تحتاج لإنفاق ضخم على التسويق والمبيعات للحصول على حصة سوقية إضافية بنسبة 1% لهذا أتوقع نمواً وتطوراً قوياً لشركات الاتصالات المتنقلة الافتراضية في السعودية».

### توقعات تبني سياسة نقدية أكثر تساهلاً

## «بيتك للأبحاث»: 4% النمو المتوقع للاقتصاد التركي في 2012 والتضخم تحت السيطرة رغم ارتفاع معدلاته



بين تقرير أعدته شركة بيتك للأبحاث المسودة، التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك)، أنه على الرغم من ارتفاع معدلات التضخم في تركيا، إلا أنها لا تزال أقل من التوقعات، لافتاً إلى أن أسعار المواد الغذائية ساهمت في التلطيف من ارتفاع هذا المعدل.

وذكر التقرير أن معدلات التضخم التي جاءت أقل من التوقع، ستدفع البنك المركزي التركي لاتخاذ سياسات نقدية أكثر تساهلاً للمساعدة في النمو. على صعيد متصل توقع التقرير أن يحقق الاقتصاد التركي نمواً معتدلاً بنسبة 4% خلال العام الحالي.

وفي التفاصيل، أشار التقرير إلى أن معدل التضخم السنوي في تركيا ارتفع إلى معدلات أقل من تلك المتوقعة في يونيو 2012 في إشارة إلى أن البنك المركزي قد يتحول إلى سياسة نقدية أكثر تساهلاً للمساعدة في النمو. وارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 9,9% الشهر الماضي وهي نسبة أقل من توقعات المحللين الذين انتظروا ارتفاعه إلى مستوى 9,2% ولكنها أعلى من القراءة المسجلة في شهر مايو عند 8,3%. ويذكر أن معدل التضخم ارتفع بنسبة 10% منذ بداية العام.

وبالنسبة للأساس الشهري، تراجع التضخم في أسعار المستهلكين بنسبة 0,9% مخالفاً توقعات المحللين التي انتظرت انخفاضاً بنسبة 0,5% على أساس شهري. ويرجع هذا إلى المسار الإيجابي الناتج عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية غير المصنعة وانخفاض أسعار الوقود تماشياً مع المستحقات الدولية. وحتى عندما يتم تعديل مستوى التضخم من خلال تأثيرات قاعدة المقارنة، فإن الاتجاه الرئيسي لمؤشرات التضخم الأساسية تظهر تراجعاً ملحوظاً. وقد انخفض أيضاً معدل الزيادة في مؤشر أسعار المستهلكين باستثناء قطاع الطاقة والمواد الغذائية غير المصنعة والتبغ والذهب أساس سنوي من 8,2% على أساس سنوي في وقت سابق. ومع استبعاد المزيد من المواد الغذائية المصنعة، فإن معدل الزيادة في المؤشر (SCA-H) تم تخفيضه من 7,7% على أساس

تعهده في الوقت ذاته محافظ البنك المركزي التركي بالالتزام بالنقدية المرنة التي ينتهجها البنك المركزي في الوقت الحالي وذلك باستخدام النطاق الواسع لأسعار الفائدة لتكون الأداة الرئيسية لسياسة البنك على أن تتراوح تكاليف الاقتراض المصرفي بين معدلات الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء وسعر الاقتراض بين 5,75% و 11,5%.

وأعلى البنك المركزي التركي في الاجتماع السابق للجنة السياسة النقدية، ونظراً لعدم اليقين الذي يحيط بمنطقة اليورو والاقتصاد العالمي، يتبع البنك إستراتيجية مرنة من شأنها أن تمكنه من تعديل أسعار الفائدة قصيرة الأجل على أساس يومي في نطاق واسع بين أسعار الاقتراض والاقتراض لليلة واحدة.

**توقعات بارتفاع الناتج المحلي**

من شأن مرونة السياسة النقدية أن تدعم إجمالي الناتج المحلي المستهدف من قبل الحكومة عام 2012 عند 4% وهو ما يقل عن نصف النمو المسجل في عام 2011 عند نسبة 8,5%. وزاد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الربع الأول من 2012 بنسبة 3,2% على أساس سنوي وهو أبطأ من نسبة النمو المسجلة عند 5,2% على أساس سنوي في الربع الأخير من 2011، وقد كان الاقتصاد ثابتاً بصورة كبيرة على أساس ربع سنوي عند نسبة 0,2%، وهو نفس المعدل في الربع الأخير من 2011.

ويعد صافي الصادرات بمنحبة المساهم الأساسي في النمو (4,5%) حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 13,2% على أساس سنوي في حين انكمش إجمالي الواردات بنسبة 5%. كما نما الطلب المحلي فقط بنسبة 1% على أساس سنوي حيث لم يتغير الاستهلاك الخاص على نطاق واسع عن الربع السابق. وبالنظر إلى جانب الإنتاج ساهم قطاع الخدمات بنحو 2,3 نقطة للنمو كما شهد قطاع الصناعات التحويلية مزيداً من التحسن. وسيظل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بوتيرة معتدلة في الربع الثاني من 2012 حيث أثرت المشاكل الاقتصادية في أوروبا سلباً على عمليات التصنيع في تركيا، وبدل مؤشر ثقة المستهلكين على الأقل من التعافي في الربع الثاني من 2012. وقد سجل مؤشر مديري المشتريات في قطاع الصناعات التحويلية 51,4 نقطة في يونيو 2012 مرتفعاً من قراءة عند 50,2 نقطة في مايو 2012.

عجز أضيح في الحساب الجاري انخفض العجز في الحساب الجاري في تركيا بنسبة 35% على أساس سنوي ليصل إلى 5 مليارات دولار في أبريل 2012. على خلفية قوة الصادرات وانخفاض نسبة توجيه الاستثمارات للخارج وزيادة عائدات السياحة فضلاً عن السياسة التي ينتهجها البنك المركزي. وعلى أساس التداول لـ 12 شهراً، تم تضيق عجز الحساب الجاري ليصل إلى 69,2 مليار دولار بنهاية أبريل 2012 بينما كان يبلغ 71,9 مليار دولار في مارس من نفس العام، وقد أظهرت البيانات أن العجز التجاري سجل 5,3 مليارات دولار خلال الشهر نظراً لقوة الصادرات عن الواردات.

سنوي إلى 7,4% على أساس سنوي في مايو 2012.

**أسعار المواد الغذائية**

وبالنظر إلى المكونات، تراجع مؤشر الأطعمة والمشروبات للشهر الثاني على التوالي بنسبة 3,4% على أساس شهري، وهو معدل أقل بكثير من المتوسط الموسمي. ويبدو أن الآثار المترتبة على ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي والكهرباء قد تراجعت في يونيو 2012 حيث ارتفع مؤشر الإسكان فقط بنسبة 0,1% على أساس شهري.

ومع ذلك، رأى تقرير «بيتك للأبحاث» أن البنك المركزي التركي لم يفرز بعد في معركته مع التضخم، مشيراً إلى أن تراكم المخاطر المتعلقة بمنطقة اليورو وسيجبر البنك المركزي على المحافظة على معدلات عالية لوقت كبير من عام 2012 مبرراً للتأثير على الطلب المحلي. وسيظل التضخم مرتفعاً لمعظم 2012، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى التأثير القوي الذي خلفته الحركة في أسعار صرف العملات وتأثير زيادة الضرائب والتأثيرات غير الداعمة لقاعدة المقارنة.

وبنظرة مستقبلية، توقع التقرير أن يتراوح مستوى التضخم بين 8,5% و 9,5% حتى أكتوبر 2012 قبل الانخفاض إلى 7,5% بحلول نهاية العام الحالي.

**توقعات بخفض سعر الفائدة**

حفزت بيانات التضخم التي جاءت أقل من التوقعات، التكهانات بأن يقوم البنك المركزي التركي بخفض أسعار الفائدة في اجتماع السياسات النقدية المقبل، من أجل تحفيز النمو في النصف الثاني من العام.

إلى استخدام البطاقات بأنواعها. وتستمر حملات «بيتك» التسويقية على مدار العام بهدف تحقيق منظومة من الأهداف تخدم العملاء والسوق المحلي والقطاع المصرفي، حيث ينتظر أن يطلق المزيد من العروض الحصرية والمتنوعة للعملاء خلال الفترة المقبلة، وكان البنك قد أطلق خلال الفترة القريبة الماضية مجموعة من البرامج والحملات التسويقية التي لاقت نجاحاً جيداً بين أوساط العملاء والسوق المحلي، الأمر الذي يعكس الثقة التي يتمتع بها ويقاس أعلى مستويات الجودة في تقديم مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية المتطورة والمميزة التي يتم تقديمها تباعاً لتلائم تنوع وتطور احتياجات العملاء وتستجيب لتطلعاتهم للمنتج بمزايا أفضل وأحدث للمنتجات والخدمات المصرفية.

بما يساهم في رضا العميل وزيادة فرص استفادته عند الاستخدام، فضلاً عن تعزيز تواجد البنك وحصته السوقية في هذا القطاع الذي يشهد منافسة مهنية شديدة، وذلك من خلال الاستثمار في تطوير الخدمات الحالية وتقديم منتجات رائدة ومميزة. وتساهم الحملة التسويقية الجديدة في ترسيخ مبادئ وأهداف «بيتك» الرامية إلى تنشيط حركة المبيعات، وتحقيق الفائدة للعملاء مستخدمين البطاقة وللتجار، والسعي لتعزيز مفهوم استخدام البطاقات المصرفية بدلاً عن النقود نقادياً للمخاطر التي يتعرض لها العملاء وتماشياً مع التوجهات المصرفية العالمية، مشيراً في هذا الصدد إلى أن توقيت إطلاق الحملة يتزامن مع فترة الصيف والإجازات حيث يرغب غالبية المواطنين في قضاء إجازاتهم في الخارج ومن ثم يتزايد الاحتياج

وفي التفاصيل، أشار التقرير إلى أن معدل التضخم السنوي في تركيا ارتفع إلى معدلات أقل من تلك المتوقعة في يونيو 2012 في إشارة إلى أن البنك المركزي قد يتحول إلى سياسة نقدية أكثر تساهلاً للمساعدة في النمو. وارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 9,9% الشهر الماضي وهي نسبة أقل من توقعات المحللين الذين انتظروا ارتفاعه إلى مستوى 9,2% ولكنها أعلى من القراءة المسجلة في شهر مايو عند 8,3%. ويذكر أن معدل التضخم ارتفع بنسبة 10% منذ بداية العام.

وبالنسبة للأساس الشهري، تراجع التضخم في أسعار المستهلكين بنسبة 0,9% مخالفاً توقعات المحللين التي انتظرت انخفاضاً بنسبة 0,5% على أساس شهري. ويرجع هذا إلى المسار الإيجابي الناتج عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية غير المصنعة وانخفاض أسعار الوقود تماشياً مع المستحقات الدولية. وحتى عندما يتم تعديل مستوى التضخم من خلال تأثيرات قاعدة المقارنة، فإن الاتجاه الرئيسي لمؤشرات التضخم الأساسية تظهر تراجعاً ملحوظاً. وقد انخفض أيضاً معدل الزيادة في مؤشر أسعار المستهلكين باستثناء قطاع الطاقة والمواد الغذائية غير المصنعة والتبغ والذهب أساس سنوي من 8,2% على أساس سنوي في وقت سابق. ومع استبعاد المزيد من المواد الغذائية المصنعة، فإن معدل الزيادة في المؤشر (SCA-H) تم تخفيضه من 7,7% على أساس

## الوثيقتان تعطيان العديد من المزايا للمشاركين «تأزر» تطرح برنامج التكافل الخيري «وقف» وبرنامج التأمين العالمي «Medicare»



محمد عبدالعزيز البيشي وأعضاء من الشركة خلال المؤتمر الصحفي (ماني عبدالله)

كشفت شركة تآزر للتأمين التكافلي عن طرح منتجين جديدين أحدهما منتج جديد ي طرح للمر الأولى في السوق الكويتي وهو برنامج خيري (وقف) والآخر منتجاً صحياً عالمياً بالتعاون مع شركة Medicare العالمية من المملكة المتحدة. وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقده الشركة امس، قال مساعد الرئيس التنفيذي للتأمينات العامة في الشركة محمد عبدالعزيز البيشي إنه إيماناً من الشركة بمسؤوليتها تجاه المجتمع فقد حرصت على تسخير إمكانياتها وتوظيف منتجاتها بهدف خدمة منتج من نوعه فسي الكويت بما يعود بالخير على الفرد والمجتمع. وأضاف أن في هذا البرنامج يمكن مبدأ التكافل والتآزر الذي حث الدين الإسلامي الحنيف والنسبة النبوية الشريفة عليه، حيث سعت الشركة من خلال طرح «وثيقة التكافل الخيري» كنوع من المساهمة بينها وبين المشاركين في توفير وإقامة عدد من الأعمال والمشاريع الخيرية التي تخدم المحتاجين في حالة وفاة صاحبها.

وأكد أن فكرة البرنامج تقوم على التأمين التكافلي لحياة المشترك وتخصيص مبلغ الاستفادة بالكامل بالإضافة إلى الفاضل من صندوق التكافل لهذه الوثيقة للجهات الخيرية المختصة والتي يختارها المشترك.

ويهدف برنامج «وقف» إلى توفير عمل خيري مضمون للمشاركين يستمر حتى بعد وفاتهم وزيادة دور تآزر الاجتماعي والإنساني من خلال خلق مجالات

● أحمد يوسف

إعداد وتقديم غادة بلوط ربون

تفاصيل زيارة قداسة البابا الى لبنان مع منسق الزيارة الأب مروان تابت كل اربعاء، في التاسعة مساءً

المرأة في الاقتصاد

على مابسات الزود، 12130، الاستحقاق، عمودي

حمد البحوه يربح قيمة مشترياته عبر «فيزا بيتك» في السحب الثامن لحملة «سافر..تسوق..واستمع هذا الصيف»

أعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) عن اجراءه السحب الأسبوعي الثامن لحملة التسويقية «سافر، تسوق، استمتع هذا الصيف»، حيث تمنح عملاء «بيتك» الفرصة لربح قيمة مشترياتهم حتى 7,500 دولار أسبوعياً مقابل كل 10 دقائق ينفقها العميل باستخدام بطاقات «فيزا بيتك» الائتمانية أو مسيقة الدفع داخل وخارج الكويت، وكذلك من خلال بطاقات السحب الآلي خارج الكويت فقط. وغاز في السحب الثامن حمد إبراهيم حمد البحوه، الذي ربح قيمة مشترياته عبر بطاقة فيزا بيتك. وتأتي الحملة استمراراً للعروض المميزة التي يقدمها «بيتك» لعملائه من حملة البطاقات المتنوعة مكافأة لهم، وأيضاً حرصاً على خلق طابع فريد ومميز لجميع بطاقات «بيتك»، التي تقدم دائماً قيمة مضافة لحاملها.